

المشهور بين العلماء أن سور القرآن الكريم على ثلاثة أقسام: قسم مكّي، وقسم مدني، وقسم بعضه مكّي وبعضه مدني. وإني أرى أنها قسمان فقط لا ثلاثة أقسام: مكّي خالص، ومدني خالص، وأنها ليس فيها ما بعضه مكّي وبعضه مدني، لأن كل سورة من سور القرآن جاءت مناسبة لزمان نزولها، ولكل من القسم المكّي والقسم المدني مميزاته، فلا يكون من المناسب لارتباط آيات سورة وضع بعض مما نزل منهما في الآخر، ولا سيما وضع المكّي في المدني، لأنه يقتضي أن تبقى آية أو آيتان أو أكثر من ذلك متروكة سنين طويلة من غير أن تلحق بسورة، ثم تستمر متروكة إلى أن تنزل سورة بعد هذه المدة الطويلة فتلحق بها، فإنها لا تلحق بها إلا إذا كانت مناسبة لها، وحينئذ لا يكون هناك حاجة لتقديم نزولها عليها، بل يكون المقبول في بداهة العقل تأخير نزولها إلى نزول السورة التي تلحق بها، وهذا إجمال لا نكتفي به في ذلك، وسيكون له تفصيل تؤخذ فيه كل سورة مكية قيل أن فيها آيات مدنية، وتؤخذ فيه في كل سورة ما يصل إليه رأينا السابق فيه، فإذا أمكن توجيهها عليه كان هو الرأي الراجح، ولم يكن هناك داع إلى إقحام بعض كل من المكّي والمدني في الآخر مع اختلاف مميزاتها على ما سبق.